مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

صندوق «إعادة تشكيل غزة»: الهيكلة الإبراهيمية

محمد بن ساري الزعبي

باحث

مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من البيت الأبيض في الأشهر الأخيرة المنصرمة في ردّه على أحد صحفيي البيت الأبيض أنه، «لن نشتري غزة، بل سنمتلكها، وسنحتفظ بها، وسنتأكد من إحلال السلام، ولا يمكن التشكيك في ذلك ... هي منطقة ممزقة بالحرب، لذا سنعمّرها، وستتابع حياتها لتكون موقعاً لفرص عمل جديدة في الشرق الأوسط ... تحت سلطة الولايات المتحدة».

قد يحسب المستمع لهذا الحديث أن الرئيس

[redacted]

نشرته صحيفة واشنطن بوست يتضح أن الأمر مخطط له بشكل مسبق. وبحسب المصادر كشفت مجموعة بوسطن الاستشارية ومعهد توني بلير عن خطة إعادة إعمار متعددة الأطراف بقيادة الولايات المتحدة والمسمّاة (GREAT Trust)، أو صندوق إعادة تشكيل غزة، والتسريع والتحول الاقتصاديين، والتي لا تهدف إلى إعادة بناء القطاع الذي مزّقته الحرب وحسب، بل إعادة تشكيل هويته، ودمجه فيما يسمى «هيكلية إبراهيمية» أوسع نطاً ـا «للتواصل والتعاون الإقليميين». تهدف هذه المبادرة بشكل رئيسي حسب ما تقوله الإدارة الأمريكية إلى «تحييد دور غزة كوكيل لإيران»، واستبدال حكم حماس بحكم ذاتي إصلاحي فلسطيني، ووضع غزة كمركز اقتصادي وتكنولوجي استراتيجي ضمن ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)

من إعادة الإعمار إلى «إعادة التشكيل»

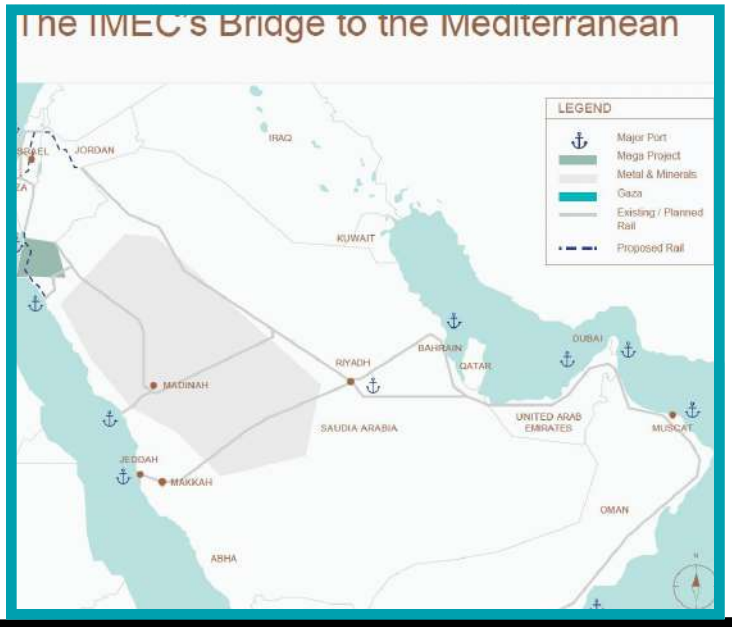

[redacted] (Reconstitution) بدلًا من «إعادة إعمارها» (Reconstruction) مجرد انزياح لغوي؛ بل حمل دلالات استراتيجية عميقة. فالمشروع لا يقتصر على إعادة بناء العمران والبنية التحتية المدمَّرة، بل يتجاوزها لإعادة تشكيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي والأمني والرقمي للقطاع بالكامل. وهذه المقاربة تنقل الخطة من مجرد مشروع إنساني إلى عملية هندسة سكانية وجيوسياسية متكاملة، تُعيد رسم هوية غزة ووظيفتها في نظام إقليمي جديد. كما أن توظيف مصطلحات مثل «التسريع» و«التحول» يكشف عن نوايا لإحداث قفزة بنيوية قسرية، حيث يبدو أن احتمالات التهجير الناعم وإعادة توزيع السكان ليست مستبعدة في إطار الخطة التي تشير إلى أن التصميم الحضري الجديد لغزة سيكون انطلاقاً من استراتيجية «هوسمان» التي انتهجت في باريس في القرن ال١٩، ووضعها جورج أوجين هوسمان، نائب المحافظ في عهد الإمبراطورية الثانية، والتي كان من بين أهدافها منع الانتفاضات المحتملة في

باريس بعد ثورة ١٧٨٩م، وألزمت فئات من الناس الرحيل لتنفيذ الإجراءات المعمارية الشاملة في المدينة، وهذه دلالة واضحة على أن نهج تهجير وترحيل السكّان الأصليين لا زال قائماً في غزة، وإن كان هناك جزء من هذه الاستراتيجية يتعلّق بزيادة السيطرة والتحكم في المنطقة المُعاد إنشاءها.

استخدمت الخطة بوضوح مصطلح **«النسيج الإبراهيمي»**، في إحالة مباشرة إلى **الاتفاقيات الإبراهيمية**. كما يعيدنا إلى مداولات ما يسمّى «صفقة القرن» ولكن بنسخة مُصغّرة ومركّزة. لذا فمن الواضح أن الخطة تُقدّم بوصفها حجر زاوية لهندسة إقليمية جديدة تسعى لدمج إسرائيل في المنطقة عبر أدوات اقتصادية، ودينية، ولوجستية، بعيدًا عن الحلول السياسية التقليدية. ما يظهر هنا هو مقاربة أمريكية / إسرائيلية لإعادة تشكيل الإقليم على أساس تفاهم ديني اقتصادي بدلًا من حل سياسي عادل، وهو ما يُحوّل غزة إلى نموذج تجريبي لمشروع أوسع يتجاوزها نحو البحر الأحمر والخليج العربي. وإذا تعمقنا أكثر في توظيف مصطلح **«النسيج الإبراهيمي»** في هذ السياق، فإننا نجد أنه يتجاوز البعد الديني إلى محاولة إعادة صياغة التفاعلات الحضارية والفكرية، عبر بناء شبكات تعاون وتحالفات إقليمية بين المجتمعات ذات **«الإرث الإبراهيمي»**. غير أن هذا الاستخدام للمفهوم يظل محل جدل كبير، إذ أن جوهر الخطة ينطلق أساسا من تلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية البحتة، المتأثرة بعقيدتها الاستراتيجية الخاصة، أكثر مما يعكس رغبة في التعايش أو الوصول إلى حل سياسي عادل.

الوصاية واستبعاد الفلسطينيين

تضع الخطة الولايات المتحدة وإسرائيل في موقع القيادة التنفيذية للخطّة عبر اتفاقية ثنائية تمنح واشنطن سيطرة كاملة على القطاع، مع استبعاد واضح للحكومة الفلسطينية وأي طرف إقليمي آخر، في شكل من أشكال الإمبريالية المفرطة. ورغم الحديث عن احتمال تطور الوصاية إلى آلية متعددة الأطراف، إلا أن تفاصيلها ضبابية، ولا تتعدى المشاركة الاستثمارية والانفتاح الاقتصادي واللوجيستي. تصور الخطة غزة كمركز للاستثمار العابر للحدود بقيمة تتجاوز ٣٠٠ مليار دولار، مع وعد بمليون فرصة عمل، دون تحديد المستفيدين أو آليات التوزيع، حيث تكشف هذه المقاربة عن توجه لتحويل غزة إلى منطقة اقتصادية خالصة مفتوحة على العالم، مع تذويب تدريجي للهوية الوطنية لصالح هوية مصلحية قائمة على المال والتجارة. ومن الممكن الأخذ في الحسبان أن رفع القيمة المالية والتشغيلية للقطاع بهذا الشكل، يوازي هدفاً رئيسياً متمثلاً برفع المتطلبات الأمنية، والسيطرة والرقابة المفرطتين. تجزم الخطة باستخدام الأموال الخليجية، حيث تضع تصوراً بديهياً، ولو كان مستحيلاً،

أن التمويل سيتدفق «لإعادة التشكيل»، لكن السيطرة الفعلية على التوجيه والاستفادة ستظل إسرائيلية / أمريكية، ما يخلق اقتصادًا هجيناً بلا سيادة فلسطينية ولا ملكية محلية حقيقية، ولا دور إقليمي.

من الناحية الأمنية، تضع الخطة إدارة العملية الأمنية عبر مزيج من الشركات الأمنية العالمية تحت إشراف مباشر من جيش الإسرائيلي. ويمتد التحكم الإسرائيلي إلى آليات المساعدات الإنسانية عبر تصنيفات سكانية غير معلنة، ما يشير إلى احتمالية نشوء نظام «فلترة سكانية» يعيد تشكيل التركيبة الديموغرافية للقطاع تدريجيا.

تعطي الخطة الوعد بإنشاء نظام حكم فلسطيني إصلاحي مستقبلي، لكنه سيكون جزءًا مما يسمى بمشروع **«الهيكلة الإبراهيمية»** مع شروط أمنية صارمة. ويعكس هذا التحوّل واقعًا جديدًا مفاده أن السلطة الفعلية لن تكون فلسطينية، بل ستدار عبر مزيج من الهيئات الدولية، والشركات الأمنية الخاصة، والمساعدات المشروطة، بسيطرة إسرائيلية مبنية على تلبية الاحتياجات الأمنية وإشراف وتحكّم أمريكي مباشر. حتى لو وجد هذ النظام الفلسطيني طريقاً، فسيكون مشروطًا باتفاقيات أمنية ضمن «ميثاق الارتباط الحر» (COFA)، **والاتفاقيات الإبراهيمية**، وما يسمّى **«الهيكلة الإقليمية الإبراهيمية»** الأوسع، ما يجعل صلاحياته الأمنية والسياسية مقيدة بالكامل، وتكاد تكون صورية أو معدومة. وليس ببعيد عن هذا النهج كُلّه أن تكون الخطة إمّا تعطيلاً لجهود المملكة العربية السعودية القيادية في مساعي تنفيذ حل الدولتين، أو أن تكون خياراً بديلاً لامتصاص زخم مؤتمر تنفيذ حل الدولتين، والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

من الناحية اللوجستية، تفتح الخطة ممرات تجارية إقليمية جديدة، كممر (مصر–غزة–بابل)، بإحياء مسار تاريخي يصل إلى العراق، مع توظيف البعد الديني في التسمية، وممر الهند عبر اليمن والجزيرة العربية وصولًا إلى أوروبا، بما ينبئ بمشاريع بنية تحتية أوسع تقودها الولايات المتحدة. كما تطرح الخطة منصات مالية وتجارية في الإمارات، ومنصات دفاعية وتكنولوجية مقابلة في إسرائيل، لتشكل غزة، بحسب الخطة، نقطة ارتكاز بين محوري أبو ظبي وتل أبيب، في منظومة إقليمية جديدة. يَقرأ هذا السياق كيفية تحويل غزة إلى **«بوابة إبراهيمية»**، بحسب الخطة، لباقي دول الإقليم، بل وربما بشكل أوسع بين الشرق والغرب، وهذ ما يشير إليه، ولو جزئياً، تواجد شركة (tsmc) في الخطة، وهي المصنّع الأول والرئيس لأشباه الموصلات على مستوى العالم، ومن أسباب التوتّر الأساسية بين الولايات المتحدة والصين، وهذا ينقلنا إلى تصوّر قد لا يكون بعيداً عن احتمالية تولّي غزة، بحسب الخطة، دوراً في المنافسة التقنية الجديدة.

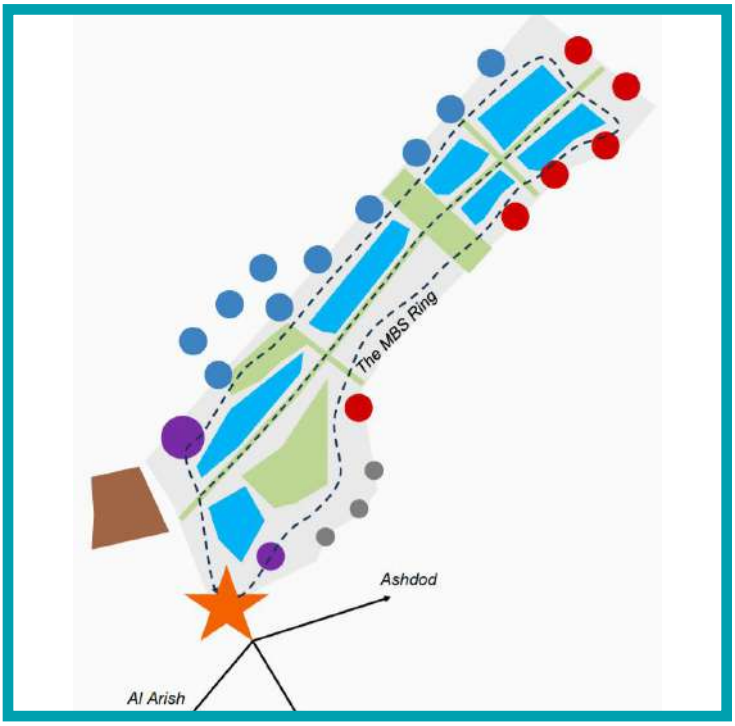

بالنتيجة، تُظهِر ملامح هذه الخطة إشكالية بنيوية في مقاربة الإدارة الأمريكية الحالية للصراع العربي / الإسرائيلي؛ إذ تتعامل مع القضية الفلسطينية من منظور أمني واقتصادي ضيّق، متجاهلة جذورها التاريخية والسياسية والحقوقية المعقدة. يجعل هذ الانفصال بين الرؤية الأمريكية وواقع الصراع من مثل هذه المشاريع محكومة بالفشل قبل أن ترى النور فهي تتجاوز الإرادة الوطنية الفلسطينية، وتتجاهل حساسية البعد العربي والإقليمي، وتفترض إمكانية فرض «حلول تقنية» على قضية وجودية عميقة.

استشراف السيناريوهات المستقبلية

١. سيناريو «غزة الاقتصادية المعولمة»

> **إذا تم تمرير المشروع كما هو مطروح، فستتحول غزة إلى مركز اقتصادي، تقني، لوجستي عالمي مرتبط بالشبكات المالية والتكنولوجية العابرة للحدود**

إذا تم تمرير المشروع كما هو مطروح، فستتحول غزة إلى مركز اقتصادي، تقني، لوجستي عالمي مرتبط بالشبكات المالية والتكنولوجية العابرة للحدود، لكن هذا «الازدهار» المتصوّر سيكون مفرغاً من السيادة الفلسطينية، وربما حتّى المكوّن الفلسطيني، حيث يُعاد تشكيل الهوية بما يتماشى مع أولويات أمريكية / إسرائيلية.

٢. سيناريو «التطهير الناعم وإعادة التشكيل السكاني»

في ظل غياب ضمانات لحقوق السكان المحليين، واحتمالية توظيف المساعدات كأداة ضبط، يظلّ خطر التهجير التدريجي قائمًا. لتتحول غزة إلى مختبر لإعادة توزيع السكان، مع فرض هوية جديدة متماهية مع **«المشروع الإقليمي الإبراهيمي»**.

٣. سيناريو «فشل الخطة وتفككها»

الشيء الأكثر توقّعاً هو الرفض والتحرّكات العربية والخليجية، مع احتمالية تصعيد أمني مع إيران كذلك، وفشل في فرض اتفاقية حكم فلسطيني «معتدل»، مع احتماليات حذرة لفوضى إقليمية، مما سيطيح بالخطة، ويعيد غزة إلى مربع الضغط الأمني الإسرائيلي واستمرار الحرب عليها.

خاتمة

من الواضح أن خطة «إعادة تشكيل غزة» ليست مشروعًا إنسانيًا ولا تنمويًا بالمعنى التقليدي؛ بل آلية هندسة جيوسياسية تستهدف دمج إسرائيل في منظومة إقليمية أوسع تحت مسمى **«الهيكلة الإبراهيمية»**، وإعادة تعريف هوية غزة عبر اقتصاد استثماري عابر للهوية الوطنية، وإحكام السيطرة الأمنية بما يخدم مصالح أمريكية إسرائيلية بعيدة المدى. وبالنظر إلى هذه المعطيات، فإن التعاطي مع المشروع يتطلب موقفًا عربيًا موحّدًا يسعى إلى وضع شروط سيادية فلسطينية واضحة في أي عملية إعادة إعمار، وإعادة إحياء مسار سياسي متوازن يحمي الحقوق الوطنية الفلسطينية، والتعامل بحذر مع أي توجه نحو هندسة إقليمية جديدة قد تعيد صياغة الجغرافيا والهوية في المنطقة بأسرها، دون الأخذ في الاعتبار سيادة الدول ومصالحها.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64